



التضخم وأثره على مؤشرات التنمية المستدامة

أ.د.فرحان محمد حسن الذبحاوي

الباحثة حنان ججيل عطشان

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

DOI: [https://doi.org/10.36322/jksc.176\(c\).19701](https://doi.org/10.36322/jksc.176(c).19701)

الخلاصة

ان المعنى العام للتضخم هو الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار للسلع المختلفة في السوق الا ان اسباب نشوءه في بلدان العينة ومن ضمنها العراق يختلف باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية لكل دولة وان ابرز اسباب التضخم فيها هو الاختلالات الهيكلية في جهازها الانتاجي او للتطورات السياسية والاقتصادية والذي قد يولد انواعا مختلفة من التضخم فقد يكون زاحفا او جامحا وان تغير الاسعار صعوديا وبشكل متسلسل يؤدي الى اثارا مختلفة على مؤشرات التنمية المستدامة وغالبا ما تكون سلبية او ايجابية على الاداء الاقتصادي لتلك الدول.

الكلمات المفتاحية (التضخم ، التنمية المستدامة ، اثر التضخم على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق)





Inflation and its impact on indicators of sustainable development

Prof. Dr. Farhan Mohamed Hassan Al-Dhubawi

Researcher: Hanan Jahil Atshan

College of Administration and Economics / University of Kufa

Abstract

The general meaning of inflation is the continuous rise in the general level of prices of various commodities in the market, but the reason for its emergence in the sample countries, including Iraq, differs according to the political and economic conditions of each country, and the most prominent causes of inflation in it are the structural imbalances in its production apparatus or the political and economic developments, which may generate different kinds. Different from inflation, it may be creeping or unbridled, and the change in prices upwards and sequentially leads to different effects on the indicators of sustainable development, and they are often negative or positive on the economic performance of those countries.

Keywords (inflation, sustainable development, the impact of inflation on sustainable development indicators in Iraq)





يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها اغلب اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية منذ القرن التاسع عشر حيث يرتفع المستوى العام للأسعار بصورة مستمرة لزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي من السلع والخدمات وقد تراكمت آثار التضخم النقدي على الهياكل الانتاجية لدول العينة مما خلف نتائج اثرت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول واعاقت تحقيق النمو المستدام فيها فارتفاع الاسعار قد تكون اسبابه اقتصادية كعدم مرونة الجهاز الانتاجي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد للسلع او للتزايد السكاني المفرط وبالتالي عدم كفاية الموارد المحلية المتاحة لتلبية الطلب الاستهلاكي على السلع والخدمات او لاسباب سياسية تعيق الاستيراد والتصدير للمنتجات المحلية مما قاد الى ارتفاع الاسعار وهبوط قيمة العملة المحلية ولعدم ثقة المستثمرين بالعملة المحلية ولنقص الاحتياطي النقدي من العملة الاجنبية لانتشار الفساد والرشاوي بتهريب العملة الاجنبية خارج البلاد او لتسديد المديونية الخارجية المتزايدة لسد الطلب الاستهلاكي للسكان او لتغطية النفقات العسكرية لبلدان العينة والعراق بانخفاض نسب الاستثمار فيها كل ذلك ادى الى اثار اجتماعية ومنها عدم العدالة في توزيع الدخل وانتشار الفساد المالي والاداري وزيادة معدلات الفقر وتراجع نسبة الصادرات أمام الاستيراد وحدوث العجز في الميزان التجاري وان تلك النتائج مجتمعة اثرت وبشكل مباشر على مؤشرات تحقيق اهداف التنمية المستدامة الا ان دول العينة والعراق سعت الى محاولة ايجاد الحلول لتلك المشكلات واجراء الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بالسبل المتاحة لتحقيق مستويات متقدمة في الاتجاه التنموي المستدام .





اهمية البحث:

تحليل ظاهرة التضخم النقدي واسبابه من خلال دراسة عينة من الدول ومن بينها العراق و دراسة الاتجاه التنموي المستدام فيها وكيف اثر التضخم على مؤشرات التنمية المستدامة للتعرف على اهم العقبات التي تعيق تحقيق التقدم في اتجاهات النمو المستدام لايجاد الحلول الملائمة للوضع الاقتصادي القائم وبما يخدم تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

مشكلة البحث

تمتلك بلدان العينة موارد اقتصادية تؤهلها لتحقيق متطلبات النمو المستدام اذا ما تبنت الخطط الاقتصادية الفاعلة لاستغلالها الا انها واجهت العديد من المشكلات الاقتصادية ومنها التضخم النقدي فان ارتفاع الاسعار فيها ادى الى استنزاف تلك الموارد لتلافي اثار التضخم الامر الذي اعاق التقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

فرضية البحث

ان الفرض الاساسي للبحث هو وجود علاقة بين التضخم النقدي في دول العينة وبين النسب المتحققة فيها من التنمية المستدامة من خلال الاثار المتسببه له على مؤشرات اهدافها.

هدف البحث

ايجاد الحلول لظاهرة التضخم النقدي لتلافي تأثيرها على تحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال دراسة لعينة من الدول ومنها العراق لايجاد القواسم المشتركة بين تلك الدول والوقوف على اهم العقبات التي تعيق الاصلاح الاقتصادي في هياكلها الانتاجية لازالة اثار التضخم النقدي على مؤشرات التنمية المستدامة مما ينعكس على واقعها الاقتصادي.





تم اعتماد الاسلوب الوصفي التحليلي من خلال دراسة ظاهرة التضخم في دول العينة والعراق وتأريخ نشوءها واسبابها واعتماد الاسلوب الكمي من خلال تحليل البيانات الاحصائية للتضخم النقدي والتنمية المستدامة بعد تأثير التضخم النقدي عليها ومدى تأثير ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول.

الفصل الثالث: التضخم واثره على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق

واقع التضخم في العراق

اولا :التضخم النقدي في العراق اسبابه وعلاقته بالقطاع النفطي

ان التضخم النقدي في العراق ظهر على شكل موجات متتالية منذ ثلاثة عقود تزايدت في تسعينات القرن الماضي ولازالت تشكل تحديا كبيرا على مستوى سياسات الاقتصاد الكلي وعلى مستوى سياساته الجزئية.وان اسباب نشوء التضخم العراقي تتمثل بمايأتي:

١-تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد ريعي ويعتمد كليا في تسديد نفقاته العامة على واردات النفط بعد اخفاق المشاريع الصناعية الانتاجية وذلك لسوء التخطيط والادارة وعدم دراسة الافاق المستقبلية للصناعة وعزلة الانتاج الزراعي المحلي فاصبح العراق مستوردا للمنتجات الزراعية بعد ان كان مصدرهاو كاققتصاد ريعي يمكن بيان فترات التضخم في ظل تباين الموارد النفطية وبثلاث فترات:

الاولى:التضخم في ظل انعدام المورد النفطي للفترة من ١٩٩١ الى ٢٠٠٣ ان الاقتصاد العراقي في هذه الفترة قد تحول من اقتصاد يتمتع بالعديد من المزايا الاقتصادية وبرزها توفر الموارد الطبيعية الهائلة الثروة البشرية المؤهلة الى اقتصاد متدهور على المستويات كافة حيث ادت ظروف الحصار الاقتصادي الى اندثار البنية الاساسية وتدهور النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتضخم الى معدلات





كبيرة وبعد العام ٢٠٠٣ واحتل العراق مراكز متقدمة جدا على سلم الفساد الاداري العالمي لعدم الاستقرار السياسي وتدهور الاوضاع الامنية وانتشار الفساد الاداري في تلك الفترة ان فترة الحصار الاقتصادي بعد العام ١٩٩٢ اعاقت استثمار عائدات النفط لصالح الاهداف التنموية الطموحة للعراق وتعويض نفط العراق في الاسواق العالمية بنفط دول الخليج الثانية : التضخم النقدي في ظل الوفرة النفطية للفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٣ شهد الاقتصاد العالمي بعد العام ٢٠٠٣ وبعد الاحتلال الامريكي للعراق وخاصة الاقتصاديات الصاعدة نموا كبيرا حيث ارتفع سعر برميل النفط الى حوالي (١٤٧) دولارا وان كل زيادة في القيمة الاسمية لاسعار النفط كان يصاحبه ارتفاع في معدلات التضخم وتأثر اسواق الصرف العالمية التي تعتمد اسعارا حقيقية و حيث ان الاسعار الحقيقية للنفط (معدلة بالتضخم واسعار الصرف العالمية) كانت اقل بكثير من الاسعار الاسمية المنشورة وبالتالي فان أي ارتفاعا كبيرا في اسعار النفط يصاحبه تدهور شديد في قيمة صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الرئيسية مما أدى الى تدهور القوة الشرائية للبلدان النفطية وظهور التضخم.

الثالثة :التضخم النقدي في ظل تدهور اسعار النفط للفترة من ٢٠١٤ الى ٢٠٢١ شهدت الفترة من ٢٠١٤ الى ٢٠٢١ ارتفاعا في الاسعار من ١١٦,٩١٠٣ الى ١١٩,٦١٨٧ وبمعدل نمو سنوي للتضخم ٠,٧٢٣٪ ويعود الارتفاع الطفيف في معدل التضخم الى استقرار اسعار الصرف وكانت بداية لظهور بوادر التضخم في العراق.تراجعت أسعار النفط الخام بشكل كبير في منتصف 2014 ، بعد استقرارا سعريا تواصل أربع سنوات وبعد تخلص الاسواق النفطية من اثار الازمة المالية 2008 وذلك لعوامل عدة اهمها عدم توافق توقعات العرض والطلب و التغيير في سياسة منظمة الدول المصدرة للنفط –، OPEC فضلا عن ارتفاع سعر الدولار، اذ شهدت الدول المصدرة للنفط مرحلة ركود حاد لانخفاض





اسعار النفط لان اقتصادها كان ريعيا يعتمد على مصدر دخل احادي وقد اجهت البنوك المركزية تحديات كبيرة لمواجهة تلك الازمة الشديدة لانهايار مصدر التمويل الرئيسي وصعوبة الحفاظ على استقرار الاسعار. ان المورد النفطي المصدر الرئيس للتمويل في معظم الدول الغنية به، إذ تعتمد هذه الدول في تحصيل إيراداتها وانفاقها الجاري والاستثماري على الموارد المتأتية من تصديره هذا ، وأية تقلبات في أسعار النفط عالمياً تؤثر على تلك الاقتصادات، ان التباين في أسعار النفط يؤدي الى ذلك التراجع في مقدرة تلك الدول على تنفيذ خططها وسياساتها، سواء في تنفيذ السياسة المالية (إنفاق حكومي) أو سياساتها النقدية (المحافظة على المستوى العام للأسعار). وتختلف السياسات النقدية التي تتبعها السلطات النقدية في كل دولة باختلاف الظروف والسياسات التي تحكم إدارة الاقتصاد في تلك الدول، ففي العراق تعتمد السلطة النقدية نظام سعر الصرف الثابت، إذ إن سعر صرف الدينار العراقي مربوط بعملة الدولار الأمريكي، باعتبار أن أغلب إيرادات الدولة هي بعملة الدولار الأمريكي. ان اثر الازمات السياسية والحروب والازمات العالمية في ارتفاع الاسعار في الاقتصاد العراقي أن "الأزمة السياسية في العراق وتأخير تشكيل الحكومة وعدم إقرار الموازنة، والاضطراب في الوضع العالمي خصوصاً الحرب الروسية - الأوكرانية و التي اثرت على العالم أجمع وتسببت في نقص مخزون القمح العالمي، ما يهدد بمجاعة عالمية، اكد الخبير الاقتصادي صالح لفته" ان الانسداد السياسي الحالي يشكل حجر عثرة أمام استغلال الإيرادات المرتفعة المتأتية من ارتفاع أسعار النفط عالمياً في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة لتجاوز التراكمات السابقة، إضافة إلى إسهامه في تعطيل مشروع قانون الموازنة العامة، الذي يعتبر الوثيقة الأساسية لمالية الدولة، إذ يعكس الوجه الاقتصادي والمالي والسياسي وخطة الحكومة لسنة مالية، بالتالي أثر هذا التعطيل على انسيابية عمل الإدارات الحكومية في تنفيذ برامجها وخططها." واكد الخبير الاقتصادي علاء فهدان ازمة الغذاء أدت إلى تسابق الدول على تخزين المواد الغذائية والاتجاه إلى تقليل قيمة صادراتها منها مع رفع

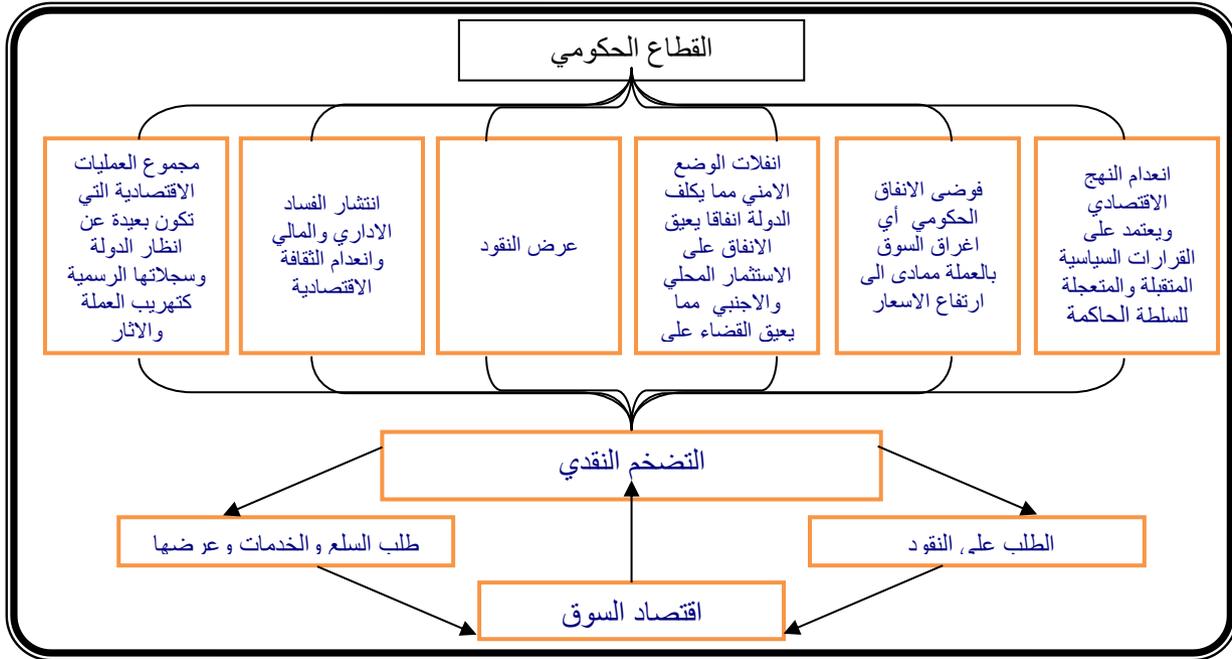




حجم الاستيراد لإيجاد خزين استراتيجي لها. إن "تأثير الأزمة السياسية في العراق على حساب الاقتصاد الوطني، سيكون مدمراً وكبيراً، وسوف يؤدي إلى إيجاد أزمة غذاء مع ارتفاع نسب التضخم والبطالة والفقر، انخفاض أسعار النفط إلى ما دون (30) دولاراً للبرميل نتيجة عوامل كثيرة أبرزها؛ المنافسة التي حصلت بين المملكة العربية السعودية وروسيا بعد انهيار مباحثاتهما من أجل تحديد كمية إنتاج النفط والاتفاق على سعر معين له، وعلى أثر ذلك أعلنت الحكومة السعودية عن بيع النفط بـ (33) دولاراً للبرميل و تفشي جائحة كورونا (COVID-19) وتداعياتها التي أدت إلى اضطراب اقتصادي في العراق ، وفي محاولة لتدارك الأزمة عقدت الدول المصدرة للنفط (أوبك+) في عام 2020 من أجل رفع أسعار النفط، وتم الاتفاق على تخفيض تدريجي لإنتاج النفط إلا أن الأسعار ظلت منخفضة فكانت هذه الأحداث صدمة للحكومة العراقية، أربكت وضعها الاقتصادي، وهذا ما جعل الحكومة عاجزة عن الإيفاء بالتزاماتها المالية داخلياً وخارجياً وقد تحاول الحكومة العراقية معالجة الأزمة الاقتصادية بتخفيض رواتب الموظفين أو اتباع سياسة الادخار الإجباري، ونتيجة لضغط المتظاهرين، أدت إلى زيادة الأعباء المالية للدولة بحوالي مليار دولار، وقدر العجز في موازنة عام 2020 ما يقرب من ٥٧ مليار دولار، وأن العراق من أكثر دول الأوبك تضرراً بتخفيض إنتاج النفط، وأيضاً قل التبادل التجاري بين العراق وجيرانه إلى مستويات كبيرة جعلت البلد يعيش وضعاً اقتصادياً حرجاً، وفي حال حاولت الحكومة معالجة الأزمة عن طريق الاحتياطي النقدي فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور سعر الدينار العراقي وانخفاض درجته الائتمانية).



ثانياً: الاسباب التي تعيق للقضاء على التضخم النقدي في العراق وبحسب المخطط التالي:



المخطط من عمل الباحث بناء على:

-علي دنيف حسن ،رؤية في اسباب التضخم في العراق

ثالثاً :مؤشرات التضخم في العراق

ان المقياس المعتمد لمعرفة نسب التضخم في العراق هو الرقم القياسي لاسعار المستهلك بناء على التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن ان تثبت او تتغير على فترات زمنية محددة ككل سنة مثلا وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز ويمكن بيان نسب التضخم في العراق للفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٧ وكالاتي:



| السنة | الرقم القياسي لاسعار المستهلك | سعر الصرف | التضخم |
|-------|-------------------------------|-----------|--------|
| ٢٠١٥ | ١٠٣,٢ | ١١٨٢ | ١,٤% |
| ٢٠١٦ | ١٠٤,٦ | ١١٨٢ | ٠,٦% |
| ٢٠١٧ | ١٠٥,١ | ١١٨٤ | ٠,٢% |
| ٢٠١٨ | ١٠٥,٣ | ١١٩٠ | ٠,٤% |
| ٢٠١٩ | ١٠٥,٢ | ١١٨٢ | -٠,٢% |
| ٢٠٢٠ | ١٠٦,٢ | ١٤٧٠ | ٠,٦% |
| ٢٠٢١ | | ١٤٦٩ | ٠,٦% |

جدول رقم (١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ،، قسم الارقام القياسية

[/https://cosit.gov.iq/ar](https://cosit.gov.iq/ar) ٢٠٢١

٢- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء

ان معدل التضخم في العام ٢٠١٥ قد انخفض وذلك للسياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة وحصر مبالغ الانفاق لمحاربة داعش وفي العام ٢٠١٦ استمرت السياسة المالية التقشفية مع ارتفاع قليل لاسعار النفط فانتعش الاقتصاد العراقي لتبلغ نسبة التضخم في العام ٢٠١٧ حيث بلغت نسبة التضخم مايقارب ٠,٢% وخلال المدة ٢٠١٨-٢٠٢١ ارنفعت معدلات نمو السيولة المحلية بشكل كبير لتصل الى ١٦,٧% في عام ٢٠٢١ مقابل انخفاض شديد في نمو الناتج المحلي الاجمالي ليشهد الاقتصاد العراقي تضخما كبيرا لجملة من العوامل تغيير سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة العراقية مقابل الدولار الامريكي العامل الابرز فيها ليصل معامل الاستقرار الى ٠,٦% وهو اعلى معدل سجله الاقتصاد العراقي خلال تلك الفترة





المبحث الثاني

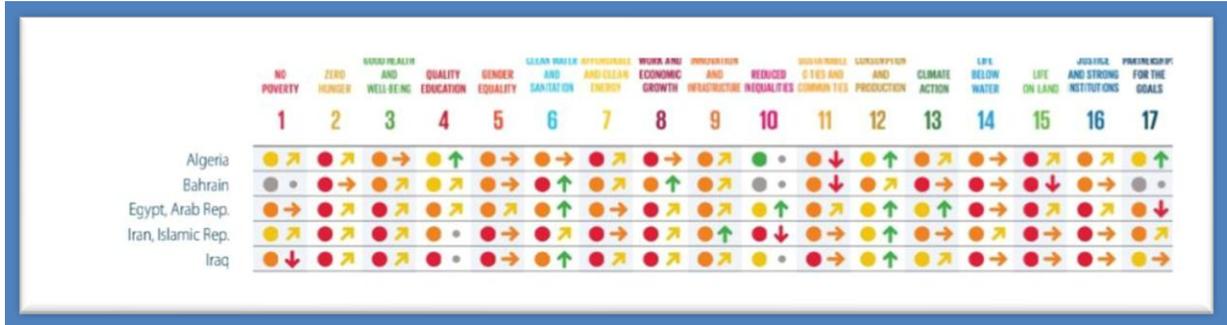
اتجاهات التنمية المستدامة في العراق

ان المجتمع العراقي وبكافة اطيافه تعرض الى العديد من الازمات ومنها الحروب والحصار والاحتلال والارهاب وكوارث بيئية ومتغيرات مجتمعية وامراض واوبئة مما اثر على الواقع التنموي فيه الا ان اكثر الازمات اثرا على الواقع الاقتصادي والتنموي العراقي كانت في العام ٢٠٢٠ حيث عانى العراق من اثار مزدوجة قد ضربت مفاصل الحياة وتهدد تحقيق التنمية المستدامة فيه فالازمة الاولى ممثلة بوباء كورونا والحضر الصحي والتي ادت الى حدوث ازمات اقتصادية واجتماعية ممثلة بانهيار اسعار النفط وتعطل الحياة الاقتصادية مما أدى الى انخفاض الدخل وتدهور الصحة العامة وارتفاع اعداد الوفيات وتدهور البنى التحتية وارتفاع مستويات الامية والتسرب ومشكلات الخدمات والازمة الاوكرانية والتي كان من تداعياتها المشاكل المتعلقة بالامن الغذائي لنقص المخزون الغذائي لان اوكرانيا اكبر مصدرة للمواد الغذائية ويمكن بيان الاتجاه التنموي للتنمية المستدامة في العراق من خلال المخطط التالي :





لوحة التنمية اتجاهات التنمية المستدامة كما اقترتها الامم المتحدة في العام ٢٠٢٢



١- القضاء على الفقر بجميع اشكاله في كل مكان

ان الخطى التنموية للقضاء على الفقر تواجه بتحديات وان الاتجاه التنموي فيها للقضاء على الفقر يكون بنسب معتدلة حيث يتميز الاقتصاد العراقي بارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي ومساهمة بالجزء الاكبر في الصادرات والتي تكتسب الاهمية القصوى في الهيكل الاقتصادي للدولة وان الهدف من التنمية هي كيفية توجيه تلك الايرادات للقضاء على الفقر وخلق فص العمل المنتج لسكانها ولتحقيق تلك الاهداف هو تحويل اقتصاد الدولة من دولة معتمدة على البترول والمعادن الى دولة اكثر تنوعا في النشاطات الاقتصادية مما يعمل على رفع المستوى المعاشي للسكان.





٢-القضاء على الجوع وتوفير الامن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

ان تحقيق الامن الغذائي يواجه تحديات كبيرة واتجاه تحقيق اهدافه تكون بنسب ثابتة فلتحقيق متطلبات الامن الغذائي فلا بد من تطوير القطاع الزراعي من خلال ادخال الاساليب المتطورة والحديثة وزيادة نسبة الايدي العاملة في هذا القطاع خاصة وان العراق يمتلك مقومات تحقيق الزيادة الانتاجية في هذا القطاع من وفرة المياه وخصوبة التربة وتوفر الايدي العاملة غير ان اهمال هذا القطاع وعدم تطويره ادى الى هجرة الايدي العاملة الى المدن والعمل في القطاع الخدمي مما ادى الى تراجع انتاجيته وتفاقم مشكلة الامن الغذائي

٣-ضمان تمتع الجميع بانماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار

ان تدني التنمية المستدامة للواقع الصحي في العراق وذلك لتدمير الاحتلال الامريكي في العام ٢٠٠٣ للبنى التحتية للقطاع الصحي واستخدام الاسلحة المحرمة دوليا باستخدام الاعتدة التي صنعت من اليورانيوم المنضب مما ادى الى ولادة اطفال مشوهين في محافظات البصرة والعمارة والناصرية وابعاد كوادر علمية وكفاءات طبية بسبب سياسات الاقصاء وعدم الامان.

ويعتبر العراق من اكثر الدول بخلا في رفق موازنة وزارة الصحة الاتحادية بالاموال حيث كانت نسبة الاموال المخصصة للقطاع الصحي في العام ٢٠١٩ تقدر بحوالي ٢,٥٪ من اجمالي التخصيصات المالية والتي تقدر بحوالي ١٠٥ مليار دولار والتي تعتبر كنسبة ضئيلة جدا مقارنة مع بقية دول منطقة الشرق الاوسط والتي لاتتمتلك موارد العراق حيث اكد المحلل الاقتصادي محمد وهاب في حديثه لنقطة علمية ان نصيب الفرد من موازنة ٢٠٢٠ من قطاع الصحة لا يتجاوز ١٥٥ دولار سنويا في الوقت الذي كان المواطن الاردني يحضى ب٣٠٠ دولار من نصيب الموازنة العامة.





٤- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

ان مستوى التعليم في العراق واجه العديد من المشاكل بان حوالي ٧٠٪ من المدارس تفتقر الى المياه النظيفة ودورات المياه الصحية وحوالي ١٠٠٠ مدرسة تم بناءها من الطين او الخيام او الكرفانات ورداءة نوعية المدخلات او عدم وجودها والمتمثلة بمختبرات العلوم والمكتبات والمراسم ووسائل الايضاح والمعدات وقدم المناهج التدريسية وعدم تدريب المعلمين وعدم الاستقرار الامني واستهداف العاملين في مجال التعليم وتعرض المعلمين والطلاب للتهجير ويرجع السبب في ذلك الى التدخلات السياسية التي تؤثر في تطوير البحوث الخاصة بالمناهج وقلة التخصيصات المالية وسوء الادارة وانعدام الخطط الاستراتيجية لبناء وتطوير التعليم وتفشي ظاهرة الجامعات والمدارس الاهلية وافتقار العراق لابسط معايير الجودة وتخلف المناهج الدراسية وعدم مواكبتها لحاجات البلاد الاقتصادية.

ان الاصلاحات الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة في التعليم من خلال توفير موازنة للتعليم في الناتج المحلي الوطني وان تكزن هنالك مؤسسات نوعية للتطوير المهني للمعلمين من المستويات الابتدائية الى المستويات العليا وتقييم المناهج الدراسية على اساس سنوي وان يشتمل التعليم على اقل قدر من التدخل السياسي والاستعانة بخبراء دوليين في التعليم وان يتضمن سياسات حكومية فاعلة بعيدة عن الفساد والرشوة وتشجيع الكفاءات من حملة الشهادات العليا.

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

ان المساواة بين الجنسين ليست مجرد حق اساسي من حقوق الإنسان، لكنها قاعدة أساس ضرورية لعالمٍ مسالمٍ ومزدهرٍ ومستدام. كان هناك تقدم على مدى العقود الماضية: المزيد من الفتيات يذهبن إلى المدرسة، ويُجبر عددٌ أقل من الفتيات على الزواج المبكر، ويخدم عددٌ أكبر من النساء في البرلمان وفي مناصب قيادية، ويتم إصلاح القوانين لتعزيز المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من هذه المكاسب، يبقى الكثير





من التحديات: القوانين التمييزية والأعراف الاجتماعية لا تزال منتشرة، ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً على جميع مستويات القيادة السياسية.

٦- ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها

ومن خلال المخطط السابق فإن خدمات المياه والصرف الصحي تواجه تحديات ملموسة إلا أن خطى التنمية بالاتجاه الصحيح حيث أكدت الأمم المتحدة من خلال تقريرها التنموي أن العراق يعاني من أجل تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة قبل حلول عام ٢٠٣٠ حيث بلغت النسبة (٣٩,٢) حسب نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات وشهد العراق تحسناً ملحوظاً في حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وإن نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة الصحيحة لخدمات الصرف الصحي بلغت ٩٧٪.

٧- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

من خلال لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة فإن تحقيق الهدف يواجه تحديات وأنه بالمسار الصحيح لبلوغ الهدف أن العجز الضخم في ميزانية عام ٢٠٢٠ يعيق الخطة الطموحة التي يعتزم العراق لتحسين قطاع الطاقة بما في ذلك قطاع الكهرباء وبسبب عدم كفاءة إمدادات الكهرباء من الشبكة الوطنية أصبحت مولدات الكهرباء الأهلية في الأحياء السكنية التي يديرها أشخاص من القطاع الخاص شائعة جداً لبيع الكهرباء بثمانية أضعاف متوسط سعر الكهرباء السكنية في العراق

٨- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع

إن الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن القيمة المالية التي يشتريها الفرد ضمن حدود البلد الاقتصادية وخلال فترة زمنية معينة وسجل معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تحسن





ملحوظ في الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية ١،٨ في سنة ٢٠١٩ وكان للاوضاع الاقتصادية اثره على وضع الاطفال الاجتماعي ونزولهم للعمل مسجلة انخراطهم وهم في سن ١٧-٥ سنة في سوق العمل سنة ٢٠١٨ بنسبة ٧،٣ وازدادت نسب اصابات العمل واتجهت الحكومة العراقية في الفترة الاخيرة الى مواكبة التطور المالي والمصرفي عبر تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيعى امكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتامين واطاحة الخدمات المالية للجميع. ٩- اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.

ان مستويات تحقيق الهدف التاسع لتحقيق التنمية المستدامة وبحسب لوحة الامم المتحدة لبيان تحقيق اهداف التنمية المستدامة معتدلة لانها تواجه تحديات كبيرة ومنها ظروف التعثر الاقتصادي وتراجع التصنيع وتزايد معدلات البطالة وضعف امكانيات استغلال واستخدام الموارد الطبيعية وتدني مستويات الابتكار وتراجع اسهام القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والنقل في الناتج المحلي الاجمالي وسيطرة القطاع النفطي مما ادى الى تراجع مستويات القطاعات الاخرى واضعفا بشكل كبير.

١٠- الحد من اوجه عدم المساواة

ان اتجاه تحقيق الهدف العاشر وبحسب لائحة الامم المتحدة للتنمية المستدامة للبلدان النامية يواجه تحديات كبيرة لانعدام المساواة بين الجنسين بناء على اتفاقيات التمييز ضد المرأة (سيداو) ومنهاج عمل بيجين للامم المتحدة.

١١- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وامنة ومرنة ومستدامة

يواجه السكان الذين يعيشون في الاحياء الفقيرة خطرا اكبر للتعرض لفيروس كورونا بسبب الكثافة السكانية العالية وسوء خدمات الصرف الصحي وصعوبة توافر مياه نظيفة في حين لا تتوفر بيانات حديثة عن نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في احياء فقيرة او مستوطنات غير رسمية او مساكن غير لائقة الا مافرة





تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات السكن العشوائي ٢٠١٣ حيث كانت نسبتهم ٩,٩ حتى يتسنى لصانعي القرار اتاحة حصول الجميع على مساكن وخدمات اساسية ملائمة وامنة وميسورة التكلفة ورفع مستوى الاحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٣٠ وتشير سجلات الداخلية الى حدوث انخفاض شديد بالخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية وانخفاض نسبة النفايات الصلبة في المدن.

١٢- ضمان وجود انماط استهلاك وانتاج مستدامة

ان من اهم انجازات هذا الهدف هي الارتقاء بحصة الفرد العراقي من الطاقة وتحسين كفاءة اداء المنظومة الكهربائية وابقاف تدهورها وتحسين الاداء البيئي لنشاط الكهرباء والتوسع في تقليل الهدر الغذائي للفرد على مستوى المنتج والمستهلك وبرامج ومشاريع لتوسيع خدمات جمع النفايات وتدويرها لايصالها الى جميع المناطق.

١٣- اتخاذ اجراءات عاجلة لمكافحة تغيير المناخ واثاره

ان مناخ العراق يتميز بتنوعه وذلك بتوفر التضاريس المختلفة بين وسط وجنوب العراق وشماله وتباين درجات الحرارة عبر فصول السنة وقيامها فتولدت مشكلات مناخية كبيرة فتعرض العديد من السكان لمخاطر ندرة المياه والجفاف مما اثر على فرص الاستثمار في العراق وان اغلب الحلول تواجه تحديات كبيرة لذلك لا بد من مواجهة تلك التحديات من خلال التعامل مع مؤشرات الهدف ويجاد الحلول لمعوقاتها.

١٤- ١٥- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام وحماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وادارة الغابات على نحو مستدام ومكافحة التصحر ووقف تدهور الاراضي وعكس مساره ووقف فقدان التنوع البيولوجي وان من اهداف التنمية المستدامة منع التلوث البحري بجميع انواعه والحد منه بدرجة كبيرة حيث شكلت كمية الاسماك البحرية والنهرية التي تم صيدها في سنة ٢٠١٨ (١٤٢٢٠) طن /سنة سمك بحري مقابل (٧٥٧١٩) طن /سنة





سمك نهري وهو مايدعو الى الغاء الاعانات المقدمة لمصائد الاسماك والتي ساهم في الافراط في صيد الاسماك والصيد غير المشروع لها وزيادة الفوائد الاقتصادية من خلال الادارة المستدامة لمصائد الاسماك وتربية الاحياء المائية وتشكل مساحة الغابات (١,٦) % من مساحة اليابسة بحسب احصائيات وزارة الزراعة ٢٠١٩ وان هذه النسبة منخفضة مقارنة بالعام ٢٠١٩ والبالغة ٣,١ % وان لاراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات تشكل ٦٩ % من مجموع اليابسة وهي نسبة كبيرة من الاراضي المتدهورة والتي تحول دون تحقيق عالم خال من تدهور الاراضي في العام ٢٠٣٠ وطبقا لبيانات وزارة الصحة وان نسبة المواقع الهامة للتنوع البيولوجي الارضي والمياه العذبة التي تغطيها المناطق المحمية حسب نوع النظام الايكولوجي تبلغ نسبة (٢٦,١ %) في سنة ٢٠١٨ .

١٦-تشجيع على اقامة مجتمعات مسالمة لايهمش فيها احد من اجل تحقيق التنمية المستدامة واثاحة امكانية وصول الجميع الى العدالة وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. ان تحقيق هذا الهدف من خلال لوحة التنمية المستدامة للامم المتحدة يواجه تحديات كبيرة وان السير باتجاه تحقيقه يكون بنسب معتدلة فانه يعتمد على استغلال الفرص المتاحة والخيارات ومنها استثمار الانجازات الامنية المتمثلة بتحرير المحافظات التي كانت تحت سيطرة داعش الارهابي واستكمال بناء المؤسسات الامنية والاستخبارية والعسكرية والاستفادة من التجارب الخاطئة السابقة لغرض تلافيتها مستقبلا وتعزيز السياسات والبرامج التي تتبناها الحكومة والتي تهدد الذين انتهكو حق الانسان في الحياة والاهتمام الحقيقي بشبكات الحماية الاجتماعية من خلال اعادة هيكلة نظام الحماية الاجتماعي القائم الى ضمان حقوق الانسان وتعزيز سلطة الدولة وحصر السلاح بيدها مع ضرورة محاسبة الذين انتهكو حق الانسان في الحياة والاهتمام الحقيقي بشبكات الحماية الاجتماعية من خلال اعادة هيكلة نظام الحماية الاجتماعي القائم





١٧- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة

يعتبر العراق كعضوا مؤسسا في منظمة الامم المتحدة وعدد من المنظمات الاممية وهو طرف في عدد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية وبيذل العراق جهودا كبيرة للتعاون مع الدول الجارة والصديقة لمواجهة التحديات التي تواجهه ومنها التنمية واعادة الاعمار والارهاب وتداعيات التغير المناخي وقد حصل العراق على دعم دولي كبير من المنظمات الدولية والاقليمية في برامج ومشاريع كبيرة وكان للمنظمات دورا كبيرا بشكل مباشر او غير مباشر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ومنها اتفاقية الاستعداد الائتماني والذي استلم العراق منها ٢مليار دولار امريكي من صندوق النقد الدولي وعملية دعم الموازنة والبالغة ١,٤٤مليار دولار امريكي من البنك الدولي العام ٢٠١٦ وضمانات قدمت من المملكة العربية السعودية بقيمة ٣٧٢ مليون دولار وكندا ٧٢ مليون دولار ومبلغ ٤٥٠ مليون دولار قدمتها فرنسا وسندات بقيمة ١ مليار دولار امريكي في يناير ٢٠١٧ بضمانة من الحكومة الامريكية واصدار الحكومة العراقية سندات بقيمة مليار دولار امريكي في العام ٢٠١٧ باستحقاق ٢٠٢٣.

ازمة كورونا وماحدثتها من ردة فعل اجتماعية قوية واغلاق المجال الجوي لجميع الدول وعدم استقبال رعايا الدول الاخرى وايقاف الرحلات السياحية الا ان التعاون الدولي يكمن في تبادل الخبرات في مجا مكافحة الامراض والفايروسات وما يستجد من وسائل المكافحة والعلاج.

المبحث الثالث:

تباين مؤشرات التنمية المستدامة في ظل التضخم

اولا: اثر التضخم على مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية

ان التضخم يعني توفير عدد اكبر من وحدات النقد للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات قبل ارتفاع اسعارها وهبوط القيمة الشرائية للنقد وللتضخم اسباب معينة منها زيادة الطلب على المعروض من





السلع والخدمات او لارتفاع تكاليف الانتاج او ان يكون التضخم مستوردا وقد واجه العراق موجات تضخمية متسارعة تركت اثارها المباشرة في كافة القطاعات الاقتصادية والانشطة التي تتعامل بها، وقدشهد العراق احداثا سياسية وعسكرية خلال الفترة ٢٠١٤ الى العام ٢٠١٥ لتواجد داعش في اغلب المناطق العراقية مما خلف ذلك اثارا اقتصادية واجتماعية كبيرة ومنها تزايد الانفاق العام وارتفاع معدلات الاسعار وانحسار دور القطاع الخاص وعدم قدرته على استيعاب العاطلين الباحثين عن العمل لان طبيعة الاقتصاد العراقي كونه اقتصادا ريعيا ويعتمد على الايرادات النفطية والموجه لمواجهة نفقات الدولة دون استثمارها في الانشطة الانتاجية والتي تؤدي الى زيادة الانتاج السلعي وان تلك الاحداث التي حدثت في العام ٢٠١٤ قد اعاققت تصدير النفط مما ادى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي، فمن خلال بيانات الجدول رقم (٢) فان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي في العام ٢٠١٥ كان في القيمة السالبة والبلغة (-٢,٤٠٪) أي ان العراق قد حقق خسارة كبيرة في الناتج لان اغلب وارداته الانتاجية والايراد الحكومي قد خصصت للانفاق العسكري في مواجهة داعش الا ان الناتج حقق نموا وبمعدلات كبيرة ، ان الارتفاع في صادرات النفط ادى الى زيادة عائدات النفط وذلك للاتفاق التاريخي بين اعضاء منظمة الاوبك حول خفض انتاج البترول ويتوزع بين ١,٢٠٠ الى ٦٠٠ الف برميل وادى ذلك الى ارتفاع اسعار برنت الى ٥٥ دولار الا ان تحسن تلك الاسعار كان ببطء لتحسن انتاج النفط الصخري ، وارتفعت نسبة القيمة المضافة للقطاعات الانتاجية فبلغت نسبة القيمة المضافة للقطاع الصناعي مايقارب (٤٦,٢) من الناتج المحلي الاجمالي في حين ان الزيادة في القيمة المضافة من الناتج المحلي الاجمالي كانت قد بلغت نسبة لا تتلائم مع مايمتلكه العراق من مقومات الزراعة حيث بلغت النسبة (٦٪)، وان السبب في الركود و التدهور في انتاجية القطاعات الانتاجية كالنقل والاتصالات والصناعات التحويلية والزراعة والغابات وصيد الاسماك وتجارة الجملة والمفرد والفنادق لاستمرار ضعف الجهاز الانتاجي وهيمنة الاقتصاد الريعي





الاحادي الجانب مما يؤدي الى عدم كفاية العرض الكلي لمواجهة الطلب واستمرار ارتفاع الاسعار والتضخم مما يعيق التقدم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، ان التضخم النقدي في الاقتصاد العراقي لم يكن له الاثر الكبير على مؤشرات التنمية المستدامة كما في دول العينة وان اكثر فترات التضخم التي كان لها الاثر الاكبر على مؤشرات التنمية المستدامة هي ازمة كوفيد ١٩ والازمة الاوكرانية حيث كانت نسب التضخم بين الاعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٩ منخفضة نسبيا والتي تقدر (٠,٦ و ٠,٤, ٢٠٠,٤) وان هذه النسب لا تؤثر بنسبة كبيرة على تلك المؤشرات حتى ان نسبة التضخم في العام ٢٠١٩ كانت بالقيمة السالبة وذلك للسياسة النقدية للبنك المركزي العراقي من خلال السيطرة على الاصدار النقدي وتطور نمو عرض النقد والذي يعكس اتباع السلطة النقدية سياسة نقدية حصينة نجحت في توفير قاعدة استقرار نقدي ومالي من خلال ضبط نسبة التضخم والحفاظ على المستوى العام للاسعار وان اكثر ما يتأثر به الاقتصاد في الفترة بين (٢٠١٤ و ٢٠١٨) هو التضخم المستورد والتي تؤثر على موازنات الدول لتصاعد الرقم القياسي للاسعار الا ان استقرار سعر صرف الدينار العراقي والذي يؤدي الى استقرار التعاملات نسبيا من خلال مؤشر سرعة دوران النقود، ارتفع معدل التضخم بشكل طفيف في العراق خلال المدة من كانون الثاني الى تموز ٢٠٢١ وبقراءة (٢,٣ و ٦,٣) على التوالي وذلك بسبب زيادة الطلب المحلي وعدم كفاية المعروض السلعي على تلبية كامل الطلب المتزايد كما تأثر التضخم بانخفاض اسعار الواردات في بعض البلدان المصدرة التي تواجه تدهور في قيمة عملاتها المحلية. وكما في الجدول رقم (٢) ان اثر التضخم النقدي في العراق يكون اجتماعيا اكثر منه اقتصاديا وذلك لارتفاع نسبة الفقر في العراق حيث وصلت في العام ٢٠١٨ الى ٢٠,٥٪ من اجمالي اعداد السكان وان السكان الذين يعيشون دون ٥٠٪ من الدخل قد بلغ في العام ٢٠١٨ الى ١٤,٣٪ في حين بلغت نسبة الاطفال المنخرطين في سوق العمل الى ما يقارب ٧٪ من اجمالي السكان وارتفعت نسب البطالة لتصل في العام ٢٠٢١ الى ١٤٪ من اجمالي الايدي العاملة فيه. وقد





كان للحرب الروسية الاوكرانية والتي ادت الى حدوث التضخم في العراق والعالم اثرا سلبية على الاقتصاد العراقي حيث سجل معدل التضخم (٦,٨) في العام ٢٠٢١ وقد يرتفع الى مستويات اعى خاصة وان العراق يستورد بمعدل ٨٠٪ من امنه الغذائي وفق تصريح مستشار الحكومة المالي مظهر محمد صالح وانكماش القطاع الحقيقي والتي تسهم فيه القطاعات الاقتصادية الحقيقية كالزراعة والصناعة والبناء والتشييد والنقل والاتصالات والسياحة بنسبة (٣١٪) من الناتج المحلي الاجمالي في العراق، وكننتيجة لارتفاع اسعار النفط والاييرادات المالية الضخمة لحضر النفط الروسي والذي بدوره يعتمد صانعي القرار على تلك الايرادات واهمال القطاع الحقيقي وركود اقتصادي مصاحب للتضخم في الاسواق المحلية وارتفاع نسب البطالة نتيجة للتضخم الركودي والتي من الممكن ان ترتفع لتصل الى ٣٠ % خلال السنوات المقبلة وتعميق الاختلال في مكونات الناتج المحلي الاجمالي وتسريب العملة الصعبة الى الخارج عبر الزيادة في الاستيرادات والتي تكون اغلى من السابق وانسحاب الشركات الروسية والتي تستثمر في العراق في مجال الطاقة نحو ١٣ مليارا مما سيضر بالطاقة الانتاجية للاقتصاد العراقي، وكان لاعلان تعديل سعر الصرف العملة الاجنبية في العراق لتكون ١٤٥ الف دينار مقابل ١٠٠ دولار دورا في ارتفاع نسبة التضخم وارتفاع جميع اسعار المواد والسلع في السوق المحلية مما جعل السلطة النقدية تواجه صعوبات عديدة مع وجود الانفصام في العلاقة بين عملية التحرير المالي والنقدي في ظل سعر صرف ثابت واستقلالية السياسة النقدية مما ادى الى زيادة الضغوط التضخمية الناجمة عن عجز الانتاج السلعي وزيادة الاعتماد على الاستيرادات والاضرار بالمستوى المعاشي لذوي الدخل المحدود.





جدول رقم (٢) اثر التضخم على مؤشرات التضخم النقدي الاقتصادية والاجتماعية التنموية المستدامة

| ٢٠٢١ | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | المتغيرات// سنة |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|-------------|-------------|-------------------|---|
| ٤٣,٥٣٣,٥٩٢ | ٤٢,٥٦٣,٥٢٠ | ٤١,٥٦٣,٥٢٠ | ٤٠,٥٩٠,٧٠٠ | ٣٩,٦٢١,١٦٢ | ٣٨,٦٩٧,٩٤٣ | ٣٧,٧٥٧,٨١٣ | عدد السكان ومعدل النمو |
| ٢,٣ | ٢,٤ | ٢,٤ | ٢,٤ | ٢,٤ | ٢,٥ | ٢,٧ | |
| ٢٠٢,٤٦٨,٢٨١ ٨٠, | ١٩٥,٤٠٢,٥٤٩ ٥٠, | ٢٢٢,١٤١,٢٢٩ ٧٠, | ٢١٠,٥٣٢,٨٨٧ ٢٠, | ٢٠٥,١٣٠,٠٦٦ | ٢٠٨,٩٣٢,١٠٩ | ١٨٣,٦١٦,٢٥٢ | الناتج المحلي الاجمالي ترليون دينار |
| ٢,٨ | ١١,٣- | ٦ | ٢,٦٠ | ١,٨٠- | ١٤,٨٠ | ٢,٤٠- | ومعدل نموه بالعملة المحلية |
| ٤,٦٥٠,٨٥١,٧ | ٤,٦٢٨,٧٤٧,١ | ٥,٣٤٤,٦٢٠,٥ | ٥,١٨٦,٧٢٧,٢ | ٥,١٧٧,٢٨٥ | ٥,٣٩٩,٠٤٩ | ٤,٨٦٣,٠٠٠,١٩ ٥ | ١.٢.٨ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي لكل شخص عامل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو بالعملة المحلية وبقيمة مليون دينار |
| ٠,٥ | ١٣,٤- | ٣ | ٠,٢ | ٤,١- | ١١ | ١,٩ | |





| ٢٠٢١ | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | المتغيرات/ال سنة |
|-------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|-------------------|---|
| / | ٢,٣٥٩,١٤٩,٩ ٠٢ | ٢,٠٩٠,٩٣٩,٩ ٤١ | ٢,٣٠٠,٣٥٠,٠ ٩٧ | ٢,٩٠٥,٩٢٩,٩ ٣١ | ٢,٢٨٦,٣٣٠,٠ ٧٨ | ١,٤٨٢,٧٠٩,٩ ٦٠ | صافي المساعدة الاتمانية والمعونة الرسمية بالدولار الامريكي لعام ٢٠٢٠ |
| | ٧,٢ | ٤,٤ | ٨,٤ | ٩,٤ | ٦,٤ | ٣,٢ | نسبة الموازنة العامة الممولة من الضرائب |
| / | / | ٣,٧١٣,٢٠١,٠ ٦٣ | ٥,٣٣٥,٣٦٩,٧ ٢٢ | ٥,٩٥٦,٢٢٤,٥ ٧٢ | ٤,٠٩١,٧٠٠,٢ ٦ | ٢,٥٧٢,١١٧,٥ ٠٢ | الإيرادات الضريبية |
| ٣٣,٣ | صفر | ٦,٧ | ١٢,٦ | ٧,٨ | ٣,٧ | ١٦,٨ | القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي |
| ٢٠٢,٤٦٨,٢٨١ | ١٩٦,٩٨٥,٥١٤ | ٢٢٢,١٤١,٢٢٩ | ٢١٠,٥٣٢,٨٨٧ | ٢٠٥,١٣٠,٠٦٦ | ٢٠٨,٩٣٢,١٠٩ | ١٨٣,٦١٦,٢٥٢ | اجمالي القيمة المضافة |
| ٤٣٤,١٢٨ | ٤٣٤,١٢٨ | ٤٣٤,١٢٨ | ٤٣٤,١٢٨ | ٤٣٤,١٢٨ | ٤٣٤,١٢٨ | ٤٣٤,١٢٨ | ٤.٢. انسيبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة |





| ٢٠٢١ | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | المتغيرات// سنة |
|------|------|-------|-------|-------|------|------|--|
| | | | | | | | مساحة الارض(كم ^٢) |
| | | ٦٩,٥ | ٧٩,٨١ | ٧٩,٨١ | | | النسبة المنوية للاراضي المتدهورة نسبة الى مجموع مساحة اليابسة |
| | ٠,٣ | ٠,٤ | ٠,٣ | ٠,٦ | ٠,٦ | ٠,٦ | اجمالي التحويلات الشخصية |
| | | | | / | / | / | كلفة التحويلات الشخصية |
| | | | | | | | الاتفاق على البحث والنظير كنسبة من النتائج المحلي الاجمالي |
| %٦ | %٠,٦ | %٠,٢- | %٠,٤ | %٠,٢ | %٠,٦ | %١,٤ | التضخم باسعار المستهلكين |
| ١,٣- | ١,٧- | ١,٣- | ٢,١- | ٢,٧- | ٣,٥- | ٤,٥- | ١,٣,١٧ الاستثمار المباشر |





| ٢٠٢١ | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | المتغيرات// سنة |
|------|------|------------|------------|------------|------------|------------|--|
| | | | | | | | الأجنبي والمساعدة الإتمانية الرسمية والتعاون في ما بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالي الميزانية المحلية. الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي(الت دفقات الوافدة) |
| / | / | ٩١,٩٣٠,٧٠٠ | ٦٣,٦٠٤,٢٥٦ | ٦٣,٦٠٤,٢٥٦ | ٤٦,٨٢٩,٦٠٠ | ٥٦,٣٧٠,٥٩٧ | إجمالي الصادرات (القيمة بالمليار دولار) |
| ٣٧,٦ | ٢٧,٢ | ٣٨,١ | ٤٠,٨ | ٣٣,٩ | ٢٨,١ | ٣٤,٥ | صادرات السلع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي |





| ٢٠٢١ | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | المتغيرات/ال سنة |
|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|--------------------|---|
| ٢٤,٢ | ٢٩,٤ | ٣٠,٩ | ٢٥ | ٢٥,٩ | ٢٦,٥ | ٣٥,١ | واردات السلع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي |
| ٢٥,٢٦٢,٦٦٩, ٨٨٨ | ٢٦,٢٩٨,٧٦٩, ٨٣٢ | ٢٧,٤٦٧,٧٨٧, ٣١٨ | ٢٧,٧٨٩,٥٤٤, ٩٦١ | ٢٨,١٠٢,٥٠٩, ٨٢١ | ٢٣,٣٥٩,٣٠٢, ٨٧٣ | ١٩,١٢٦,٧٣٣, ٣٠٠ | الدين الخارجي (بالمليار دولار) |
| ٤ | ٦ | ٣,٨ | ٢,٨ | ٣ | ٤ | ٤,٢ | القيمة المضافة من القطاع الزراعي |
| ٥٣,٨ | ٤١,٣ | ٥٣,١ | ٥٤,٢ | ٥١,٣ | ٤٦,٢ | ٣٥,٣ | القيمة المضافة من القطاع الصناعي |
| | ١,٩ | ٤ | ٢,٢ | ٤,٧ | ٦,٧ | ٥ | ايراد القطاع السياحي كنسبة من اجمالي الصادرات |
| | | | ٤٦,٩٨٠,٨٤٩, ٥٥٢ | ٥٢,٤٨٦,٤٩٧, ٦٠٠ | ٧٣,٨٣٨,١٢٠, ١٦٠ | ٥١,٨٧٦,٥٧٦, ٤٢٠ | اعانتات الصادرات الزراعية |
| ١١,١٨٣,٦٥٩ | ١٠,٨٣٤,٥٤٤ | ١٠,٦٨٢,٦٤١ | ١٠,٣٨٠,٠١٣ | ١٠,٠٢٠,٦٣٤ | ١٠,٠٢٥,٤٣٠ | ٩,٧٠٩,٠٧٢ | نسبة البطالة من اجمالي اليد العاملة |
| ١٤,٢ | ١٤,١ | ١٢,٩ | ١٣ | ١٣ | ١٠,٨ | ١٠,٧ | |





| ٢٠٢١ | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | المتغيرات// سنة |
|------|-----------|-----------|-----------|-----------|---------|------|--|
| | ١,٣٨٩,٩١٦ | ١,٣٣٦,٥٠٦ | ١,١٤١,٣٨٣ | ٦,٣٠٣,٢٦١ | ٩٠٥,٧٧٣ | | نسبة السكان الذين تشملهم نظم الحماية الاجتماعية وبرامج العمل |
| | | | ١٤,٣ | | | | نسبة السكان الذين يعيشون دون ٥٠٪ من متوسط الدخل |
| | | | ٧,٣ | | ٤,٩ | | الاطفال الذين اعمارهم بين ١٧ و٥٥ والمنخرطين في سوق العمل |
| | | | ٢٠,٥ | | | | نسبة الفقر على خطوط الفقر الوطنية من اجمالي السكان |
| | ٢١ | ٢٣,٣ | ٢٧,٨ | ٢٨ | ٢٦,٧ | ٢٤,٧ | نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق الحكومي |
| | ٩,٦ | ١٠,٢ | ١٠,٢ | ٩,١ | ١١,١ | ١٠,٤ | الانفاق الحكومي على الصحة من |





| ٢٠٢١ | ٢٠٢٠ | ٢٠١٩ | ٢٠١٨ | ٢٠١٧ | ٢٠١٦ | ٢٠١٥ | المتغيرات/ال سنة |
|------|------|------|------|------|------|------|---------------------|
| | | | | | | | الاتفاق الحكومي |

المصادر:

<https://cbiraq.org/SeriesChart.aspx?TseriesID=197>

<https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart>

التقرير الطوعي لوزارة التخطيط /البنك المركزي العراقي لعام ٢٠٢١

ثانيا: رؤية استشرافية للتضخم النقدي في العراق واثره على بعض مؤشرات التنمية المستدامة
احتل العراق المرتبة التاسعة في امتلاكه للموارد الطبيعية في العالم وبحسب مذكر تقرير صحيفة وول
ستريت بان العراق يمتلك ٩,١٥ ترليون دولارا من النفط والغاز والفوسفات استنادا لتقييم تلك الموارد^(١).
في حين بلغت مساحة العراق الكلية ١٧٤,٠٢٠ مليون دونم ومن ضمنها الماء وان الاراضي الصالحة
للزراعة ولغاية الصنف الرابع بلغت (٤٤,٤٦) مليون دونم وان ٦٠٪ من مجموع مساحة العراق ومنها
٩٪ من الاراضي غير صالحة والتي بالامكان ان تستغل في حال الاستصلاح. ويمتلك العراق قدرا كبيرا
من الموارد الاقتصادية والتي تعتبر من المقومات الاساسية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة الا ان تلك
الثروات والموارد تواجهها العديد من العقبات والمشكلات الاقتصادية ومنها التضخم النقدي وان السيطرة
على التضخم النقدي في العراق من خلال السياسة النقدية من خلال البنك المركزي حيث ان الاسباب
الرئيسية للتضخم خلال الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠٢٣ بعد الازعاج السياسية المتدهورة وكما ذكرنا سابقا





في الصفحة رقم (٨٢) هو الاختلاف في سعر صرف العملة أي وجود الانفصام في العلاقة بين عملية التحرير المالي والنقدي في ظل سعر صرف ثابت واستقلالية السياسة النقدية اكثر من عامل وزيادة الطلب الكلي والذي لايقابله الزيادة في المعروض السلعي لان التضخم خلال هذه الفترة كان لاستيراد التضخم من الدول المجاورة لارتفاع اسعار سلعها. "لا ان ارتفاع الاسعار والتضخم كان يتميز بنوع من الاستقرار النسبية لان المصدر الرئيس لحدوث التضخم هو سرعة التداول النقدية وزيادة التوقعات التضخمية وهو عدم رغبة الجمهور في الاحتفاظ بالارصدة النقدية ازاء المعروض من تلك الارصدة وكان للسياسات المستخدمة للبنك المركزي العراقي دورا كبيرا في التقليل من نسب التضخم النقدي ومنها المحافظة على توازن السوق النقدية ومواجهة ظاهرة الاحلال النقدي والاحتفاظ وادارة الاحتياطيات الاجنبية واصلاح نظام ادارة العملة، وبهذه الحال فان العراق يواجه ضغوطا تضخمية كبيرة ذات اثارا اقتصادية واجتماعية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة اذا ما عولجت بسياسات اقتصادية تلائم الوضع الاقتصادي القائم فمن جانب استمرار الحرب الاوكرانية الروسية فان العراق يمتلك جانبان من تلك الحرب الجانب الايجابي والممثل بارتفاع اسعار النفط وزيادة نسبة ايرادات الدولة خاصة وان العراق بلدا ريعيا يعتمد على صادرات البترول في تعزيز ايرادات الدولة لديه والجانب السلبي فيها ارتفاع اسعار المواد الغذائية خاصة وان اوكرانيا وروسيا تستحوذان على ٢٥٪ من الانتاج العالمي ان الوردات العراقية من هذا المحصول غالبا ما تكون من كندا وأستراليا والولايات المتحدة، فإن الحرب ستزيد الطلب على القمح عالميا نتيجة اتجاه دول أخرى لهذه الدول التي يستورد منها العراق، وذلك سيؤدي على الأغلب إلى رفع أسعار القمح عالميا. وعدم قدرة العراق على الاستجابة للزيادة في الطلب الكلي الناجم عن زيادة الانفاق الحكومي لزيادة واردات النفط بدلا من توجيه تلك الزيادة لتعزيز الاستثمار في البنى التحتية وتطوير الاستثمار في القطاع الصناعي والزراعي





وبالتالي فإن أي انتكاسة في أسعار النفط تؤدي إلى ارتفاع الأسعار والتضخم، إن حدوث الآثار السلبية في مؤشرات التنمية المستدامة كما حدث في العام ٢٠٢٠ كما في الجدول رقم (٢) وإغلاق الحدود أثر أزمة كورونا عند ارتفاع الأسعار حيث ارتفعت معدلات الفقر وانخفض النمو الناتج المحلي الإجمالي وحدثت الخسارة بمعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي كان بمعدلات سالبة حيث بلغ مقداره -١,٣ و تهورت القيمة المضافة التصنيعية لتصل إلى ما يعادل صفراً وانخفاض مجمل القيم المضافة من القطاعات الانتاجية وزيادة خدمة الدين العام وارتفاع معدلات البطالة كل تلك الآثار كانت لانقطاع الإيراد النفطي وانخفاضه أما الجانب الآخر فكان سعر صرف العملة وسياسة البنك المركزي لتسعيه . رغم نقاط الضعف الأساسية في الاقتصاد العراقي والتي تتزايد مع مرور الزمن يتوقع للناتج المحلي الإجمالي ان ينمو بنسبة ٨٪ في العام ٢٠٢٢ لزيادة الانتاج النفطي بوتيرة معتدلة ومقدارها ٣٪ بعد الانتعاش الذي توصلت له وبنسبة ٢١٪ في العام ٢٠٢١ وقد بلغت نسبة التضخم ٥٪ في الأشهر العشر الأولى من العام ٢٠٢٢ لاعانات الاغذية والوقود والتي ابعدت تأثير التضخم المستورد للسلع الاجنبية بدخولها الى السوق العراقية ويتوقع حدوث الفائض في موازين ارصدة الحساب الجاري للمالية العامة وميزان الارصدة الخارجية ومع تزايد أسعار النفط فمن غير المتوقع حدوث فائض /عجز في المالية العامة غير النفطي. ان المستقبل الاقتصادي للعراق عرضة لمخاطر عديدة مرتبطة بالحرب في أوكرانيا وان أي زيادة في أسعار النفط ستؤدي إلى تحسن رصيد المالية العامة وبالمقابل فان أسعار المواد الغذائية المرتفعة والاضطرابات في الواردات الزراعية تؤدي إلى تفاقم الفقر وتزيد من مخاطر الأمن الغذائي. وان الصراع يشكل مخاطر على النفط العراقي المنتج وذلك لتأثر شركات النفط الروسية في العراق بالعقوبات الدولية المفروضة على روسيا. و يضر ارتفاع أسعار النفط أن بالحاجة الماسة إلى الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية





في العراق. وسينخفض الإنتاج الزراعي بسبب الآثار الناجمة عن تغير المناخ ونقص المياه. ولايزال التطعيم ضد فيروس كورونا في العراق منخفضاً للغاية، وهو من بين أدنى المعدلات في المنطقة ويقل كثيراً عن المعدل العالمي مما يؤدي مخاطر أخرى، والعاملين في القطاع غير الرسمي الذين ينخفض احتمال ممارسة عملهم من المنزل ويزيد احتمال عيشهم في أسر كبيرة. ومن المخاطر الأخرى انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني. ويُتَوَقَّع للإنتاج النفطي بأن يرتفع بصورة تدريجية من (٤,٤) مليون برميل إلى ٥ ملايين برميل في اليوم بحلول العام ٢٠٢٧. كما يُتَوَقَّع لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بأن يتسارع فيبلغ نسبة ٤ في المئة في العام ٢٠٢٣، بفضل الحافز الذي نشأ من قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، قبل أن تأخذ تلك النسبة في الاعتدال لتبلغ ٣,٥ في المئة على المدى المتوسط. وفي إطار توقّعات خط الأساس لتراجع أسعار النفط العالمية. كذلك فإن الأموال الحكومية تتعرّض، إلى خسائر في قطاع الكهرباء، وإلى نفاذ موارد صندوق تقاعد موظفي الدولة، وارتفاع تكاليف تغير المناخ. وبالتالي سيكون الجانب المالي السليم امراً بالغ الأهمية في القضاء على التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق. وينبغي لمحددي السياسات الدقة في إيجاد التوازن بين أهداف ادّخار الإيرادات النفطية الاستثنائية الغير المتوقعة، وذلك لتتمكن الدولة من مواجهة تقلب أسعار النفط مستقبلاً، وزيادة الإنفاق الاجتماعي ذو الأهمية القصوى، والإنفاق على الاستثمارات العامة، مع تخفيض مستوى الاعتماد على النفط بصورة تدريجية. ويُوصي خبراء الصندوق بالالتزام بقاعدة مالية ما تهدف إلى تحقيق الخفض التدريجي للعجز المالي الرئيسي غير النفطي، لبناء هامش احتياطي وقائي لتحقيق الاستقرار في المالية العامة، ومن شأنه أن يُحسّن قدرة الحكومة على الإنفاق بالرغم من تراجع أسعار النفط مستقبلاً. ولا بد لتلك





الاستراتيجية المالية، في الوقت نفسه، أن توفر موارد كافية للاستثمارات العامة وشبكة الأمان الاجتماعي، لدعم الاحتياجات التنموية البالغة الأهمية للعراق، ومساعدة الطبقات الضعيفة من السكان.

الاستنتاجات والتوصيات

١- الاستنتاجات

- ١- ان الإيرادات النفطية لاتوجه الى الاستثمار بل يتم تهريبها الى الخارج
- ٢- والانفاق العسكري على الحروب مما اثقل ميزانية الدولة بالديون الامر الذي ادى الى حدوث العجز التجاري واعاقه تحقيق التنمية المستدامة
- ٣- والقرارات الاقتصادية للسلطات النقدية كالتحكم بسعر صرف العملة والذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار والتضخم مما اثر على تحقيق التنمية المستدامة فيها.
- ٤- ان ارتفاع الاسعار كان له الاثر البالغ وبنسبة كبيرة على زيادة نسبة الفقر والتي تعتبر العائق الرئيس في تحقيق التنمية المستدامة لان اهداف التنمية المستدامة لايمكن تحقيقها مالم تتحسن الظروف المعاشية للعنصر الرئيس لتحقيقها والممثل بالانسان والذي يعتبر العنصر الرئيس لتحقيق التنمية المستدامة .
- ٥- عدم استغلال الموارد الاقتصادية الوفيرة لانتاج السلع كبديل للسلع المستوردة من الخارج كالحبوب واللحوم والالبسة والمواد الانشائية في حين ان العراق يمتلك العديد من المقومات التي تجعله منتجا لتلك السلع بدلا من استيرادها.





التوصيات

- ١- تدعيم الاستثمار الاجنبي باقامة مشاريع استثمارية لزيادة الانتاج وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل وتوجيه الحكومة باقامة مشاريع البنى التحتية لتدعيم الانتاج ٢- تفعيل دور الهيئات الرقابية في الانشطة الانتاجية المختلف كالتجارة والصناعة والزراعة العمل الاداري والمكتبي لمنع الرشاوى والفساد الاداري .
- ٣- رفع نسبة البحث والتطوير خاصة وان بلدان العينة تظهر فيها انخفاض تلك النسبة لتنشيط الانتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- ٤-التقليل من نسبة القروض الخارجية للتخلص من عبء المديونية الخارجية.
- ٥- تخفيض نسبة الاجور الدراسية والخدمات الصحية ومنع ظاهرة تشغيل الاطفال لان ذلك يؤدي الى تحويل الفرد المنتج مستقبلا الى مستهلك انيا مما يؤثر على تحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- ٦ -زيادة نسبة الاعانات المقدمة الى مختلف الجوانب كالرعاية الصحية او لاعانة الطبقات الفقيرة او للتطور في مجال البحوث والتصنيع .
- ٧ -ارسال البعثات الى البلدان الاكثر تطورا للاستفادة من تجاربها الناجحة .
- ٨- ويمكن وضع خطة اصلاحية مميزة للدولة العراقية من خلالالاجراءات التالية :
أ-تفعيل دور المعامل المنتجة للمواد الانشائية كمعامل الاسمنت والطابوق لتفعيل الخدمة فيها من جهه وزيادة ايرادات الدولة وزيادة نسبة البناء وترميم الدور وذلك بالزام المستثمرين باستخدام المنتجات العراقية في البناء وكذلك الحال بالنسبة للايدي العاملةوكما في تركيا .
٢-تفعيل دور الطاقة المتجددة في العراق لارتفاع تكاليف المحروقات كالتجربة المصرية .





٣- الاستعاضة عن بناء المدارس الحكومية باستئجار المباني من القطاع الخاص وتكون المبالغ المدفوعة للدولة من خلال زيادة نسبة الضرائب الكمركية المدفوعة على البضائع المستوردة من الخارج او من خلال تفعيل (الدومين) الناجم عن ايجار واستئجار عقارات الدولة الامر الذي يؤدي الى تخفيض تكاليف التعليم على الدولة في تحمل تكاليف بناء المدارس من جهة والتخفيف من اعباء ذوي الدخل المحدود بارتفاع تكاليف التعليم وتحقيق اهداف التنمية .

٤- تخصيص نسبة من التامين الصحي للمواطنين من ميزانية الدولة لتخفيف اعباء ارتفاع تكاليف العلاج.

٥- اجراء الاتفاقيات الدولية لتعزيز دور الحوكمة .

الهوامش:

(١) سعد عبد القادر ماهر ، عقول مغيبة ، تم النشر بواسطة سعد عبد القادر ماهر ، ص (١٥) ، ٢٠٢٠.

المصادر:

ابراهيم موسى الورد ,جريدة المدى ، التضخم النقدي في العراق اسبابا واثارا ومعالجات ،جامعة بغداد /كلية الادارة والاقتصاد .

-علي دنيف حسن ، رؤية في اسباب التضخم في العراق ، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات – واشنطن .

-عدنان فرحان الجوارين ، القدرة التنافسية للدول العربية مع اشارة خاصة للعراق ، ٢٠١٣، مركز الامارات للدراسات والبحوث التطبيقية ،

-حازم العقيدي ،كيفية صناعة التطرف :التنشئة السياسية ودورها ، ٢٠١٦،





- علي خليفة الكواري وآخرون ، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الازمة العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ . ص ٢٨١
- رسالة ماجستير كيلان احمد خليل وآخرون، تقلبات العوائد النفطية على معدلات التضخم في العراق .
- مازن صباح أحمد وآخرون، مجلة الدراسات النقدية والمالية المؤتمر السنوي الرابع للبنك المركزي العراقي ٢٠١٨، سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة اسعار النفط (٢٠١٤): العراق والجزائر حالتان دراسيتان،
- <https://www.independentarabia.com>، كيف اثرت الازمات السياسية على الاقتصاد العراقي ، الحرب الروسية الاوكرانية تسببت في نقص مخزون القمح ما يهدد بمجاعة عالمية ، الاحد ٢٩ مايو ٢٠٢٢
- نظر علي طه عبد الله ، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العراقي ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد (١٥ الجزء ٣)
- صندوق النقد الدولي ، الاحصاءات المالية الدولية ، ملفات البيانات
- افتخار محمد مناحي الرفيعي ، العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة من (٢٠٠٠ الى ٢٠١٦) ، مجلة كلية الكوت الجامعة ، المجلد ٥ العدد ٢ في العام ٢٠٢٠
- سلطان جاسم النصاروي ، معامل الاستقرار النقدي في العراق بين الازمة المزدوجة وجائحة كورونا ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد
- عدنان ياسين مصطفى ، جائحة كورونا واهداف التنمية المستدامة في العراق ، جامعة بغداد ، مجلة الدراسات المستدامة ، السنة الثالثة، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، ملحق ٢ لسنة ٢٠٢١





- محمد ابو سمرة ، اسرار الحرب الامريكية على العراق ، زهران للنشر والتوزيع ، ٢٠١٧ ،
- مرتضى حسين لفته البديري واخرون،دراسة تحليلية لمعوقات الامن الغذائي في العراق للمدة من (١٩٨٠-٢٠١٨)،كلية الكوت الجامعة .
- صافي الياسري ،اباطيل الباطل ، ٢٠١٦ ، دار الكتب ،
- احمد الدباغ ،الحروب والفساد ٠٠ لهذه الاسباب يشهد الوضع الصحي في العراق تدهورا كبيرا ، مجلة نقطة العلمية (موقع الكتروني) nok6a>ne
- عادل عبد الزهرة شبيب،التعليم في العراق الى اين وهل هو بحاجة الى اصلاح او تغيير؟في ٢٠٢٠/٤/١٩ الحوار المتمدن ، m.ahewar.org
- الامم المتحدة /العراق /5sdgs/iraq.un.org/https://
- الامم المتحدة /العراق /5sdgs/iraq.un.org/https://
- جمهورية العراق ،الجهاز المركزي للاحصاء ،قسم احصاءات التنمية البشرية ، التقرير الاحصائي لاهداف التنمية المستدامة عام ٢٠٢١ . ص ٣٥ و ٣٦
- هاري استيبانيان واخرون، نحو كفاءة مستدامة للطاقة في العراق ، ٢٠٢٠ ، ص (٩)
- رؤى نصير كاظم الوائلي ،رسلة ماجستير،التنمية المستدامة في العراق ضمن اجندة ٢٠٣٠ اهداف وغايات ،مجلة كلية الكوت الجامعة ،٢٠٢٢ ، ص ٦١٤
- عواطف عبد الرحمن فرج البدر اوي ،رسالة ماجستير عن اتجاهات التنمية المستدامة في ظل اجندة ٢٠٣٠ في العراق)،مجلة الدراسات /السنة الثالثة /المجلد الثالث / العدد الثالث ملحق ٣/لسنة ٢٠٢١





- انظر-جمهورية العراق ،الجهاز المركزي للاحصاء ،قسم احصاءات التنمية البشرية ، التقرير الاحصائي لاهداف التنمية المستدامة عام ٢٠٢١. (٥٣,٥٢)
- منتدى العراق للتنمية المستدامة ،وزارة التخطيط العراقية /اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة /دائرة التنمية الاقليمية والمحلية
- رياض مهدي عبد الكاظم ، العراق واهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠٢٠-التحديات والفرص ،مجلة اشراقات تنموية -العدد الرابع والعشرون الصفحة ٩٢
- التقرير الطوعي حول اهداف التنمية المستدامة (٢٠١٩) الصفحة ٧١ و٧٢
- زهير حضير ياسين ، اطروحة اثر التضخم على تقويم المخزون في المنشآت الاقتصادية ،ص ٢٣١,٢٣٠
- التقرير الطوعي للجهاز المركزي للاحصاء في العام ٢٠١٥
- معهد الاحصاء التركي <https://www.aa.com.tr> ,رحلة برميل النفط من ٢٠١٤ الى ٢٠١٨
- البنك المركزي العراقي ،دائرة الاحصاء والابحاث /قسم الاقتصاد الكلي /التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في ادارة التضخم لعام ٢٠١٨
- حيدر حسين ال طعمة ، جامعة كر بلاء ،كلية الادارة والاقتصاد، الاقتصاد العراقي عام ٢٠٢١ :حقائق وارقام
- علي عبد الرحيم العبودي ، الاثار العالمية للحرب الروسية الاوكرانية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، ٢٠٢١ ،





- علي عبد الرحيم العبودي ، الاثار العالمية للحرب الروسية الاوكرانية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ،مصدر سابق
- عدنان حسين الخياط ، مركز الدراسات الاستراتيجية /جامعة كربلاء ، ارتفاع سعر صرف الدولار الموازي مقابل الدينار العراقي ومقتضيات اصلاح نافذة بيع العملة في البنك المركزي .
- سعد عبد القادر ماهر ، عقول مغيبة ،تم النشر بواسطة سعد عبد القادر ماهر ، ص (١٥)، ٢٠٢٠.
- نظر عبد الغفور احمد ،نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٩ ، ٣٠ .
- اتحاد المصارف العربية ،تطبيقات السياسات النقدية في العراق والمقترحات للمرحلة المقبلة .،الدراسات والابحاث والتقارير العدد ٤٢٠ .
- احمد الدباغ ،مشاكل اقتصادية وغذائية سيواجهها العراق إذا استمرت الحرب في أوكرانيا،
<https://www.aljazeera.net>
- البنك الدولي عن الافاق المستقبلية للاقتصاد العراقي للتضخم النقدي
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2022/12/07/iraq> (١)انظر- تقرير -صندوق
- البنك الدولي عن الافاق المستقبلية للاقتصاد العراقي للتضخم النقدي
<https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq> (١) ،البنك الدولي ،الافاق الاقتصادية
للاقتصاد العراقي ،العراق عرض عام

